Document: EB 2017/122/R.30/Rev.1
Agenda: 10(a)
Date: 10 December 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب ومدير
شُعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11 –12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي تناولها الاجتماع السادس والأربعين بعد المائة للجنة الذي عقد في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال بعد إدراج محاضر الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة مراجعة الحسابات وتحديث عن تتبع المخاطر المؤسسية في الصندوق تحت بند "مسائل أخرى".

محاضر اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات

3- اعتُمدت محاضر الاجتماع الخامس والأربعين بعد المائة ومحاضر الاجتماعين الاستثنائيين الأول والثاني للجنة بدون أي تعليقات.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019-2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

4- ترد مناقشة اللجنة لهذا البند في تقرير منفصل (الوثيقة EB 2017/122/R.3).

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2018

5- قدَّم مكتب المراجعة والإشراف هذا البند من جدول الأعمال، مشدداً على أن خطة العمل لعام 2018 تستند إلى عملية تقييم المخاطر التي أجراها المكتب، وتُراعي البيئة العامة للمخاطر وسجل المخاطر المؤسسية، والأثر المالي والتشغيلي لأساليب تصريف الأعمال. وعُرضت على اللجنة لمحة موجزة عن عملية تقييم المخاطر التي أجراها المكتب. وأكد تقييم المخاطر ضرورة مواصلة الاهتمام بما يلي: جهود تطبيق اللامركزية؛ والكفاءة في استخدام الموارد المالية؛ وكفاية الضوابط المالية والاستثمارية. وأكَّد المكتب أيضاً أن اختيار الخبراء الخارجيين الذين سيقومون بإجراء تقييم الجودة الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية لا يزال جارٍ. ولوحظ أن المخصصات المرصودة في ميزانية المكتب لعام 2018 أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة سواءً من حيث ملاك الموظفين أو الموارد، وأن المكتب ستكون لديه وظيفة جديدة.

6- وشكر أعضاء اللجنة الصندوق على الوثيقة وعلى العرض الذي قُدِّم بشأن تقييم المخاطر، وأعربوا عن تقديرهم لعملية التقييم الشامل للمخاطر، وللتشاور مع لجنة مراجعة الحسابات، وأكدوا كذلك على ضرورة زيادة اهتمام المراجعة الداخلية بأنشطة المكاتب القطرية، وبخاصة إدارة البرامج، والمخاطر المالية وغيرها من المخاطر.

7- وقدَّمت الإدارة بعض الإيضاحات بشأن كيفية إدراج المكتب عناصر تطلعية، مع الاستفادة أيضاً من المقارنة مع المؤسسات النظيرة، في تخطيط الأنشطة، وبشأن مختلف الطرق التي يسعى المكتب إلى اتباعها في معالجة المخاطر المتصلة بجهود تطبيق اللامركزية والنموذج المالي المتطور، وكيفية استخدام المكتب ميزانياته غير المخصصة للموظفين لتعظيم القيمة، وكذلك بشأن مدى كفاية نطاق تغطية المراجعة للمكاتب

القطرية والبرامج القطرية. واعتُبر أن الوثيقة قد خضعت للاستعراض. وسوف تُقدَّم إلى المجلس لتأكيدها في دورة ديسمبر/كانون الأول.

زيادة الشفافية لمساءلة أعظم – خطة عمل

8- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، وسلطت الضوء على الجهود التي بُذلت لوضع خطة عمل تشمل جميع التعليقات التي وردت من المجلس التنفيذي، ولجنة مراجعة الحسابات والحلقة الدراسية غير الرسمية. ولوحظ أن الإدارة قد مضت بالفعل في تنفيذ بعض الإجراءات (مثل نشر سياسة الإبلاغ عن المخالفات، ومدونة قواعد سلوك موظفي الصندوق في الموقع الإلكتروني للصندوق). وسوف تُزوِّد الإدارة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، بناءً على طلبهما، بتحديث في عام 2018 بشأن التقدم المحرز.

9- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للجهود المشتركة بين الشُعب للدفع قُدماً بتنفيذ الإجراءات ضمن إطار استباقي. وطُلبت إيضاحات بشأن نشر الملاحظات الافتتاحية والختامية المقدَّمة من رئيس الصندوق إلى المجلس التنفيذي حول نشر تقارير إنجاز المراجعة لحسابات المشروعات وتقاريرها ومدى كفاية تحميل البيانات إلى منصة المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

10- وأوضحت الإدارة أن بعض الإجراءات تتوقع توجيه رسائل رسمية إلى المقترضين وأنه يجري حالياً صياغة تلك الرسائل، وذلك على سبيل المثال بشأن التغييرات المتوقعة لتنقيح المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات. وأوضحت الإدارة أن تحميل البيانات إلى منصة المبادرة الدولية للشفافية في المعونة يجري الآن كل ثلاثة أشهر. ولوحظ أيضاً أن ملاحظات رئيس الصندوق متاحة بالفعل على الإنترنت، وستكون متاحة أيضاً على الموقع الإلكتروني للصندوق.

11- واعتُبر أن الوثيقة قد خضعت للاستعراض.

الإدارة المالية للمشروعات: الآليات والتطورات والبيانات والنتائج

12- أكدت الإدارة أنه تم توسيع نطاق التقرير كي يعرض صورة أشمل عن آليات وعمليات الإدارة المالية للمشروعات. ويتواءم هذا النطاق الموسَّع مع جدول الأعمال الموسَّع للصندوق لزيادة الشفافية من أجل تحقيق قدر أكبر من المساءلة. وبناءً على ذلك، يتضمن التقرير مزيداً من المعلومات عن تطبيق سياسات ضمان الإدارة المالية وإجراءاتها وممارساتها والتقيُّد بالمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

13- ولوحظ أن الصندوق قد عزَّز وظائف الإدارة المالية منذ عام 2007 من أجل الوفاء بشكل أفضل بمسؤوليته الائتمانية أمام أصحاب المصلحة. وشمل ذلك تغييرات تنظيمية لإنشاء شُعبة منفصلة ولنقل موارد الميزانية من دائرة إدارة البرامج إلى شُعبة خدمات الإدارة المالية لتمكينها من إدارة هذا المجال بفعالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعكف شُعبة خدمات الإدارة المالية على إدخال عمليات ومبادئ توجيهية وأدوات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقارير متسقة ومواكبة لآخر التطورات. ويشمل ذلك إطار ضمانات مستند إلى المخاطر، وإعادة تصميم أساليب العمل، والاعتماد الإلزامي للخبراء الاستشاريين الماليين، وتحديثات منتظمة بشأن السياسات والعمليات، وبناء قدرات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بانتظام، وزيادة الالتزام بالشفافية، بما يشمل الكشف عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات والمعلومات المتعلقة بشروط

الإقراض ومنتجاته. ولوحظ اتساع مشاركة الصندوق في المحافل الدولية وتعاونه مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل مواءمة الإجراءات وتبادل الخبرات.

14- وتضمَّن التقرير أيضاً استعراضاً لتقارير مراجعة حسابات المشروعات لعام 2016. ولوحظ أن 42 في المائة من عمليات مراجعة حسابات المشروعات تضطلع بها الآن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مقابل 30 في المائة في عام 2014. ولا تزال التأخيرات في تقديم التقارير كبيرة (35 في المائة تقريباً في عام 2016). وتوبعت أهم استنتاجات مراجعي الحسابات ويجري فرض خطط عمل إلزامية حسب الاقتضاء. ويرصد الصندوق الالتزام بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمحاسبة في استعراضه للقوائم المالية المراجعة.

15- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للوثيقة، وطلبوا بعض التفاصيل عن عملية اعتماد الخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة المالية والمخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروعات. وتساءل الأعضاء أيضاً عن الآثار المترتبة على استخدام المعايير المحلية مقابل استخدام المعايير الدولية في التقارير المالية.

16- وقدَّمت الإدارة مزيداً من التفاصيل، لا سيما بشأن استعراض النفقات غير المؤهلة التي تُرصد وتتابَع بانتظام. وطلبت اللجنة تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المسائل في المستقبل.

17- واعتُبر أن الوثيقة قد خضعت للاستعراض.

تحديث عن دراسة جدوى بشأن اقتراض الصندوق من أسواق رأس المال

18- قدَّمت الإدارة تحديثاً شفوياً عن دراسة جدوى بشأن اقتراض الصندوق من الأسواق الرأسمالية. وستتضمَّن الوثيقة التي لا تزال قيد الإعداد تقييماً لاستعداد الصندوق لهذا الابتكار. وسيجري تحليل دقيق لسياسات السيولة وإدارة المخاطر. ولوحظ أن الوثيقة ستعرض مَواطن قوة الصندوق وضعفه، وتحليلاً للتكاليف المرتبطة بالمبادرة.

19- وطلب أعضاء اللجنة مزيداً من المعلومات عن موعد تقديم الدراسة وتكاليفها، والمسائل التي ستتناولها. وأشار الأعضاء إلى فائدة تقديم مدخلات قبل تقديم الدراسة إلى المجلس.

20- وقدَّمت الإدارة تفاصيل إضافية وأبلغت اللجنة أن الدراسة ستقدَّم في سبتمبر/أيلول 2018، مشيرة إلى أنه سيتم تنظيم حلقات دراسية تقنية لتمكين الأعضاء من تقييم محتوياتها. ولوحظ أيضاً أن الدراسة ستشمل الدروس المستفادة من تنفيذ إطار قروض الشركاء الميسَّرة.

21- واعتُبر أنه قد تم أخذ علم بالتحديث.

نهج من أجل إطار للانتقال

22- وفقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، قدَّمت الإدارة مزيداً من المعلومات عن نهجها إزاء إطار للانتقال يُحدِّد نطاق الإطار وجدوله الزمني وآليته. ويتمثل الهدف النهائي لإطار الانتقال في توفير مجموعة من أدوات الدعم الشامل والمستدام لمرافقة المقترضين في جهودهم الإنمائية.

23- واقترحت وثيقة النهج أيضاً إدخال تغييرات على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، وتتوخى استحداث أدوات جديدة لدعم البلدان في التعامل مع تحدياتها الإنمائية الخاصة. وفي هذه الوثيقة، تم تطوير

الممارسات المعتمدة ومواءمتها مع خصائص الصندوق استناداً إلى الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

24- وأوضحت الإدارة أن "الانتقال" يشير إلى العملية التي ينتقل بها البلد من أهلية الحصول على التمويل بشروط أكثر تيسيرا إلى التأهل لشروط أقل تيسيرا، في ظل تطور قدراته واحتياجاته المالية؛ وتُراعي العملية أيضاً طلب المقترض على الأموال المقدَّمة بشروط تيسيرية استناداً إلى ما يحققه من تقدم في التنمية.

25- وأوضحت الإدارة كذلك أن "التحول العكسي" هو العملية التي يفقد فيها بلد مقترض بشروط أقل تيسيرية جدارته الائتمانية التي تؤهله للحصول على تمويل غير تيسيري أو البلد الذي يتعرض لهبوط في مستوى نصيب الفرد من الدخل إلى ما دون العتبة المحددة، ويصبح بالتالي مؤهلاً للحصول على تمويل بشروط أكثر تيسيراً أو بشروط ميسرة. ولذلك من المتوقع أن تُنفذ عملية الانتقال من خلال خليط من شروط التمويل، وربما من خلال وسائل تمويلية جديدة، وهو ما شأنه أن يزيد من إمكانية التنبؤ بالعملية.

26- وسوف يُحدَّد الإطار النهائي للانتقال من خلال آلية تشاركية، من قبيل مجموعة عمل تكون تابعة للمجلس التنفيذي وتكملها، حسب اللزوم، حلقات دراسية غير رسمية. وأُدرج هذا الهدف في مصفوفة التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيجري اعتماد الإطار بحلول بداية فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وشدَّد بعض الأعضاء على أن عملية وضع الإطار ينبغي أن تكون تشاركية وأن تشمل حلقات دراسية غير رسمية وتقنية لضمان مشاركة أعضاء الصندوق في المناقشات.

27- وطلب أعضاء اللجنة مزيداً من المعلومات عن إطار المواءمة مع الإجراءات المتبعة في المؤسسة الدولية للتنمية، والآثار المرتبطة بإطار القدرة على تحمل الديون، والأساس المنطقي الذي يستند إليه الانتقال، وإمكانية التنبؤ، وتوقيت تنقيح السياسات والمعايير.

28- وأوضحت الإدارة أن عملية الانتقال ستعَالَج كوثيقة حيّة وستكون مرنة بالقدر الذي يتيح لها الاستجابة للتغييرات في هيكل الصندوق ونموذج عمله من الآن فصاعداً. ولذلك من المتصوَّر إدخال تغييرات أخرى – بما في ذلك استعراض التسعير في الصندوق ما يرتبط بذلك من شروط إقراضية – في الوقت الذي يتجه فيه الصندوق نحو الحصول على تصنيف ائتماني والدخول في الاقتراض من السوق. وأوضحت الإدارة أيضاً أن تنقيح السياسات والمعايير ضروري من أجل مواءمة شروط التمويل المقدَّم من الصندوق مع الشروط التي تُطبقها سائر المؤسسات المالية الدولية، وتحديداً لتفويض المجلس التنفيذي سلطة وضع إطار الانتقال في شكله النهائي. ولكي يكون إطار الانتقال جاهزاً مع بداية فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ينبغي أن يوافق مجلس المحافظين على تنقيحات السياسات والمعايير في فبراير/شباط 2018 بعد اعتمادها من المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017.

29- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعرضها وستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2017.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2018

30- قدَّم مكتب سكرتير الصندوق نسخة منقحة من برنامج العمل لعام 2018، لافتاً الانتباه إلى بعض البنود الإضافية. واقتُرح عقد اجتماع آخر في يناير/كانون الثاني للنظر في اختصاصات الجهة المستقلة التي ستجري تقييم المخاطر قبل إجراء عملية الاختيار في مارس/آذار.

31- واعتُمد برنامج العمل بعد إدخال التعديلات المقترحة عليه، وستُنشر النسخة المنقحة بعد الاجتماع.

الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

32- قدَّمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال، مُسلطة الضوء على أن تقارير مراجعة حسابات المشروعات تُشكِّل ركيزة من ركائز الضمان الائتماني المستخدمة في الصندوق. واقترحت الوثيقة إطاراً مفاهيمياً للإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق. وحدَّدت الوثيقة المفاهيم الاستراتيجية للإدارة الفعالة لدورة مراجعة حسابات المشروعات سواءً الاستثمارية أو الممولة بمِنح قائمة بذاتها. ويتطلب الإطار رأياً واحداً من مراجع الحسابات وفقاً للممارسة المتبعة في عديد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقدَّمت الإدارة توضيحاً بشأن أنواع عمليات مراجعة الحسابات التي من المقرر إجراؤها، وبشأن نشر تقارير مراجعة حسابات المشروعات، وستشمل أنشطة المِنح التي لم تكن تُدرج فيها من قبل.

33- وأبلغت الإدارة اللجنة أن المبادئ الواردة في الإطار المفاهيمي ستُنفذ من خلال دليل يستخدمه المقترضون والجهات المتلقية للمِنح. وسيبدأ العمل بالإطار المفاهيمي الجديد والدليل اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018، وسيصبحان إلزاميين اعتباراً من عام 2019 حالما يوافق عليهما المجلس التنفيذي. وستُقدَّم توجيهات إلى موظفي الصندوق في دليل الإدارة المالية والشؤون الإدارية.

34- واقترح أعضاء اللجنة استعراض الإطار سنوياً. وطلب الأعضاء توضيحاً بشأن الكشف عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات، وبشأن توقيت تنفيذ الإطار الجديد.

35- وأوضحت الإدارة أن تقرير مراجعة حسابات المشروعات ستُنشر حالما يتم إبلاغ المقترضين بالإجراءات الجديدة.

36- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدَّم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017 للموافقة عليها.

التعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق

37- قدَّمت إدارة الصندوق هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن اعتماد إطار قروض الشركاء الميسَّرة يتطلب إدخال تغييرات على اتفاقية إنشاء الصندوق. ولوحظ بصفة خاصة أن "عنصر المنحة" في قروض الشركاء الميسَّرة سيُعامل كمساهمة إضافية بموجب البند 3 من المادة 4 من الاتفاقية التي تمنح أصوات المساهمة وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (أ) (1) (باء) من البند 3 من المادة 6.

38- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة للموافقة عليها.

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

39- قدَّمت الإدارة الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق، مشيرة إلى تغييرات من قبيل اعتماد السندات القابلة للاسترداد قبل موعد الاستحقاق وتعديل الحد الأدنى للتصنيف الائتماني لوسائل الأسواق المالية كي تشمل تصنيفات استثمارية وإزالة نطاقات تحديد أصناف الأصول.

40- وأُجريت بصفة خاصة تغييرات وفقاً لمتطلبات الجودة الائتمانية للاستثمارات القصيرة وطويلة الأجل ولإيجاد فرص أكثر لاستثمار الجزء المُعيَّن باليورو في حافظة الاستثمارات بعائد إيجابي.

41- والتغيير الملموس الوحيد المقترح إدخاله على إطار الرقابة الداخلية هو أن يساعد فريق دائرة العمليات المالية نائب رئيس الصندوق المساعد لشؤون دائرة العمليات المالية وتُسدى إليه المشورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل المالية أو إدارة الاستثمارات المندرجة ضمن سلطته أو بموجب تفويض محدد من رئيس الصندوق، وتقديم توصيات إلى اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية للبت فيها نهائياً من رئيس الصندوق حسب الاقتضاء. وسوف تحل هذه المجموعة محل لجنة الأصول والخصوم التي توقفت بناءً على قرار اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية في يناير/كانون الثاني 2017.

42- وطلب أعضاء اللجنة توضيحاً بشأن المخاطر المتصلة بالسندات القابلة للاسترداد قبل موعد الاستحقاق وبشأن مخصصات فئات الأصول الاستراتيجية.

43- وقامت الإدارة بتقديم تفاصيل وتسليط أضواء على استراتيجية التحول نحو مزيد من الدينامية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق المستوى الأمثل في توزيع استثمارات الصندوق، لا سيما كاستجابة للتغييرات التنظيمية المؤثرة على إصدارات المصارف للديون في حال إدراج السندات المذكورة.

44- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدَّم إلى دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017 للموافقة عليها.

بيان سياسة الاستثمار لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة

45- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، وأشارت إلى أن بيان سياسة الاستثمار قد تم استعراضه على النحو الواجب بدعم من دراسة تناولت الأصول والخصوم أجرتها مؤسسة برايس ووتر هاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers). ولم تكن هناك حاجة إلى إدخال أي تغييرات على متن البيان. ومع ذلك، كانت هناك توصية بإدخال بعض التعديلات على تخصيص الأصول الاستراتيجية الخاصة بحساب الأمانة، لا سيما إجراء زيادة في التعرض لديون الأسواق الناشئة وأسهم الأسواق المتقدمة. والهدف الرئيسي لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة ليس إدارة السيولة، بل تقديم خدمات إلى الموظفين المتقاعدين (مثل صندوق المعاشات التقاعدية). وطُرحت توصية بتحديد نطاقات لمخصصات أصناف الأصول.

46- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن المخاطر المتصلة بهذه التوصية، وبشأن الاستثمار في الأسهم، والإفصاح المحاسبي عن حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة.

47- وأوضحت الإدارة أن توصيفات المخاطر لا تختلف عن التوصيفات المستخدمة في حسابات الأمانة المماثلة، وأن أرصدة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة يتم الاعتراف بها تماماً والكشف عنها في القوائم المالية الموحَّدة للصندوق.

48- وطلب أحد أعضاء اللجنة تحديثاً بشأن تنفيذ توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بالعمر الإلزامي للتقاعد. وأشارت الإدارة إلى أن ذلك التحديث سيقدَّم على أساس ثنائي.

49- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة للموافقة عليها.

تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة مراجعة الحسابات

50- في ضوء المحادثات التي دارت خلال معتكف المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017، ناقشت اللجنة كيفية تعزيز دورها الاستراتيجي في المساهمة في عملية صنع القرار في المجلس التنفيذي.

51- وقدَّمت الإدارة بعض التفاصيل عن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ومصفوفة القضايا والإجراءات المتخذة لتعزيز التسيير في الصندوق. ولوحظ أن مكتب سكرتير الصندوق بدأ عملية مقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى ومع وكالات الأمم المتحدة لفهم طريقة عمل هيئاتها الفرعية وكيفية تقديمها التقارير إلى مجالسها بغرض إجراء مناقشة خلال معتكف المجلس التنفيذي المقبل في أبريل/نيسان 2018 وتقديم وثيقة خلال دورة المجلس في سبتمبر/أيلول 2018.

52- ورحَّب الأعضاء بفرصة مناقشة هذه المسألة. وذكر الأعضاء أنهم يدركون الحاجة إلى ترشيد تقاريرهم المقدَّمة إلى المجلس عن طريق تسليط الضوء على القضايا الحاسمة وتقييم عملهم بانتظام، وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات. وشدَّد بعض الأعضاء على ضرورة الاستمرارية بين مناقشات لجنة مراجعة الحسابات ومناقشات المجلس. وذكر الرئيس أن اللجنة ستقدِّم ورقة موقف بشأن هذه المسألة خلال المعتكف الذي سيجري تنظيمه في أبريل/نيسان.

التقارير المالية المعيارية المقدَّمة إلى المجلس التنفيذي

53- قدَّمت الإدارة وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات وتقرير حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثالث من عام 2017 إلى اللجنة لاستعراضهما.

54- وقدَّم أمين الخزانة الوثيقتين، وشدَّد على أن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تسمح بتوقع التدفقات النقدية على الأجل الطويل. وعلى هذا الأساس، يمكن للمجلس التنفيذي أن يأذن لرئيس الصندوق بإبرام اتفاقيات القروض والمِنح المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام 2018 بقيمة تصل إلى 1.215 مليار دولار أمريكي. ولاحظ أمين الخزانة أنه ينبغي استعراض المنهجية وراء هذه الوثيقة، وأن ذلك سيتم في سياق وضع إطار متكامل جديد للاقتراض. وقدَّم أمين الخزانة أيضاً تقرير أداء حافظة الاستثمار. وسلط الضوء على الأداء السليم لحافظة الاستثمار والذي أظهر معدل عائد صافٍ نسبته 1.82 في المائة من خلال الأشهر التسعة من عام 2017. وأضاف أن نصف الحافظة يُدار الآن داخلياً وأنه يحقق فوائد متسقة للصندوق من حيث تحقيق وفورات في أتعاب الإدارة وزيادة خبرة الموظفين. ويستمر تقصير مدة الحافظة تمشياً مع الاستراتيجية.

55- واعتُبر أن التقريرين قد تم استعراضهما، وستُقدَّم وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها خلال دورته الثانية والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2017.

مسائل أخرى

56- في إطار بند "أعمال أخرى"، قدَّم نائب رئيس الصندوق تحديثاً عن تتبع المخاطر المؤسسية للصندوق. ويمكن تقسيم نظام التتبع إلى ثلاث مجموعات: (1) المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بتعبئة الموارد (مثل المبالغ المحصَّلة في تجديد الموارد مقابل متوسط التجديد السابق، ونسبة التمويل المشترك، والأداء في تعبئة الأموال المتممة)؛ (2) تقييم الأثر (الالتزامات والنتائج)؛ (3) المخاطر التشغيلية (مثل الحافظة المعرَّضة للمخاطر، والتتبع المحدَّد لحجم المشروعات التي تواجه مشاكل؛ ومستوى النفقات غير المؤهلة وحالتها). وسترد النقاط المذكورة أعلاه في مسوَّدة وثيقة ستُعرض على لجنة مراجعة الحسابات.

57- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للعمل الذي تم إنجازه وعلى جهود الإدارة في هذا الاتجاه.

58- واعتُبر أنه تم أخذ علم بالتحديث.

59- ولم تُناقش أي بنود أخرى من جدول الأعمال تحت بند "مسائل أخرى".